الأمم المتحدة

A/68/L.53

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون
البند ١١٨ من جدول الأعمال
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

إن الجمعية العامة،

تعتمد الوثيقة الختامية التالية:

الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

نحن، الوزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود، المجتمعين في الأمم المتحدة في يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي اعتمدته الجمعية العامة قرارها ٢/٦٦ المؤرخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١،

090714 090714 14-56976 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تكثيف جهودنا من أجل عالم خال من عبء الأمراض غير المعدية الذي يمكن تجنبه

١ - نعيد التأكيد على الإعلان السياسي الذي حفز على العمل والذي يزخر بإمكانات تحقيق نتائج مستدامة في مجال تحسين الصحة والتنمية البشرية؛

٢ - نؤكد من جديد التزامنا بالتصدي لعبء الأمراض غير المعدية وخطرها على الصعيد العالمي، وهو ما يشكل أحد أكبر التحديات الماثلة أمام التنمية في القرن الحادي والعشرين، مما يقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء العالم، ويهدد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وقد يؤدي إلى زيادة أوجه عدم المساواة داخل البلدان والمجموعات السكانية وفيما بينها؛

٣ - نكرر التأكيد على أن أكثر الأمراض غير المعدية انتشارا، ولا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري، ترتبط في المقام الأول بأربعة عوامل خطر شائعة، هي استخدام التبغ، واستعمال الكحول على نحو ضار، وأنماط التغذية غير الصحية، والخمول البدني؛

٤ - نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء ارتفاع مستويات البدانة في مختلف المناطق، خاصة فيما بين الأطفال والشباب؛

٥ - نسلم بأن الحالة العقلية والعصبية تشكل سببا هاما من أسباب الاعتلال وتسهم في عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي التي يلزم إتاحة برامج وتدابير فعالة لتوفير الرعاية الصحية للمصابين بها على نحو منصف، على النحو الموصوف في خطة العمل الشاملة للصحة العقلية لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

٦ - نشير إلى إعلان موسكو المعتمد في المؤتمر الوزاري العالمي الأول المعني بأنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١[(١)]، وكذلك بجميع المبادرات الإقليمية المتخذة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بما في ذلك إعلان رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية المعنون ”متحدون لوقف وباء الأمراض المزمنة غير المعدية“ الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وإعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا، الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وبيان رؤساء حكومات الكمنولث بشأن إجراءات مكافحة

(١) A/65/859، المرفق.

الأمراض غير المعدية الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإعلان الالتزام لمؤتمر القمة الخامس للأمريكتين، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإعلان بارما بشأن البيئة والصحة، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية في آذار/مارس ٢٠١٠، وإعلان دبي بشأن داء السكري والأمراض المزمنة غير المعدية في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والميثاق الأوروبي بشأن مكافحة السمنة، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ونداء أروبا للعمل بشأن السمنة، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١، وبيان هونيارا بشأن التصدي للتحديات التي تمثلها الأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١١؛

التقييم: التقدم المحرز منذ عام ٢٠١١

٧ - نرحب بقيام منظمة الصحة العالمية، عملا بالفقرة ٦١ من الإعلان السياسي، بوضع إطار عالمي شامل للرصد بما يشمل مجموعة الأهداف العالمية الطوعية الـ ٩ التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥، ومجموعة مؤشرات تتألف من ٢٥ مؤشرا ينبغي تطبيقها في جميع الظروف الإقليمية والقطرية لرصد الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمراض غير المعدية، وقيام جمعية الصحة العالمية باعتماد الإطار؛

٨ - نرحب أيضا باعتماد جمعية الصحة العالمية لخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ واعتمادها لمؤشرات خطة العمل التسعة ليستفاد منها في الإبلاغ عن التقدم المحرز في عملية تنفيذ خطة العمل العالمية؛

٩ - نرحب بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المُعدية ومكافحتها وقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد اختصاصاتها؛

١٠ - نرحب بالطلب إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وغير ذلك من الجهات المعنية حسب الاقتضاء، وفي حدود الموارد المتاحة، إطارا للعمل القطري، يكيف حسب السياقات المختلفة، لكي تنظره جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والستين، مع مراعاة بيان هلسنكي بشأن إدماج الصحة في كل السياسات المعتمد في المؤتمر العالمي الثامن

للنهوض بالصحة، بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الصحة، وكفالة الحماية الصحية، والإنصاف في مجال الصحة، وعمل النظم الصحية، بسبل منها العمل المشترك عبر عدة قطاعات بشأن محددات الصحة وعوامل الخطر في الأمراض غير المعدية، استنادا إلى المعارف والأدلة المتاحة؛

١١ - نرحب أيضا باعتماد جمعية الصحة العالمية لاختصاصات آلية التنسيق العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

١٢ - نقر بالتقدم الملحوظ المحرز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على الصعيد الوطني، بما في ذلك حدوث زيادة في عدد البلدان التي لديها سياسة وطنية عاملة إزاء الأمراض غير المعدية مشفوعة بميزانية من أجل تنفيذها، من ٣٢ في المائة من البلدان في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ في المائة من البلدان في عام ٢٠١٣؛

١٣ - نقر بأن التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لم يكن كافيا واتسم بالتذبذب الشديد، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى تعقيد تلك الأمراض وطابعها العسير، وأن من الضروري بذل جهود مستمرة ومتصاعدة من أجل بلوغ عالم خالٍ من عبء الأمراض غير المعدية الذي يمكن تجنبه؛

١٤ - نقر أيضا بأنه، رغم حدوث بعض أوجه التحسن، فإن الالتزامات بتشجيع السياسات والخطط الوطنية المتعددة القطاعات أو وضعها أو دعمها وتعزيزها لغرض الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بحلول عام ٢٠١٣، وزيادة المخصصات من الميزانية للتصدي للأمراض غير المعدية وإيلاء الأولوية لها، لم تترجم إلى أفعال في كثير من الأحيان، نسبة لعدد من العوامل، بما في ذلك نقص القدرات الوطنية؛

١٥ - نقر بأن بلدان عديدة، لا سيما البلدان النامية، تصارع للانتقال من الالتزام إلى الفعل، وفي هذا الصدد، نحن نكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تنفيذ سياسات واتخاذ تدابير مستندة للأدلة وميسورة المنال وناجعة من حيث التكلفة وشاملة لمختلف الفئات السكانية وعلى نطاق قطاعات متعددة، حسب الاقتضاء وفي إطار السياقات الوطنية، بما في ذلك الحد من عوامل الخطر القابلة للتغيير المرتبطة بالأمراض غير المعدية على النحو الموصوف في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

١٦ - نقر بأن التدابير الميسورة المنال للحد من المخاطر الصحية البيئية والمهنية متاحة، وأن تنفيذ تلك التدابير وفقا للظروف الوطنية يمكن أن يسهم في الحد من عبء الأمراض غير المعدية؛

١٧ - نكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء لأن تنظر، حسب الاقتضاء ووفقا للظروف الوطنية، في تنفيذ خيارات سياسات وتدابير ناجعة من حيث التكلفة وميسورة المنال وشاملة لقطاعات متعددة من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، لبلوغ الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية بحلول عام ٢٠٢٥؛

وإذ نكرر التأكيد على قيادتنا: الالتزامات والأعمال

١٨ - نؤكد من جديد التزامنا بالنهوض قدما بتنفيذ تدابير متعددة القطاعات وناجعة من حيث التكلفة وشاملة لمختلف الفئات السكانية بهدف الحد من تأثير عوامل الخطر السلوكية الأربعة على الأمراض غير المعدية، من خلال تنفيذ الاتفاقات والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة، والسياسات والتشريعات والأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التدابير التعليمية والتنظيمية والضريبية، دون الإخلال بحق الدول السيادي في تحديد سياسات الضريبية وغيرها من السياسات، حيثما كان ذلك ملائما، بإشراك جميع الأطراف الفاعلة المعنية، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء؛

١٩ - نقر بأن تنفيذ خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة، والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للحد من الاستخدام الضار للكحول، والاستراتيجية العالمية لتغذية الرضّع وصغار الأطفال المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومجموعة توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تسويق الأطعمة والمشروبات غير الكحولية للأطفال، حسب الاقتضاء، سيعجل بالجهود الرامية إلى الحد من الأمراض غير المعدية، ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تحشد الإرادة السياسية والموارد المالية لذلك الغرض؛

٢٠ - نكرر الإعراض عن التزامنا بالتعجيل بقيام الدول الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ[٢] بتنفيذ الاتفاقية، ونشجع البلدان على النظر في الانضمام كأطراف في تلك الاتفاقية؛

٢١ - ندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات تشمل، حسب الاقتضاء، وضع التشريعات الفعالة، والهياكل الشاملة لعدة قطاعات، والعمليات والوسائل والموارد التمكينية للسياسات المجتمعية التي تراعي وتعالج آثارها على المحددات الصحية، والوقاية الصحية، والإنصاف في المجال الصحي، وعمل النظم الصحية، واتخاذ تدابير واسعة النطاق وتتبع المحددات وأوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال الصحة؛

٢٢ - نهيب بالدول الأعضاء إلى إنشاء قدرات مؤسسية، حسب الاقتضاء، مزودة بالمعارف والمهارات الكافية في مجال تقييم الآثار الصحية لمبادرات السياسات في جميع القطاعات، وتحديد الحلول والتفاوض بشأن السياسات عبر القطاعات للتوصل إلى نتائج محسنة من منظور الصحة، والإنصاف في مجال الصحة، وعمل النظم الصحية؛

٢٣ - نقر بأهمية التغطية الصحية الشاملة في النظم الصحية الوطنية، وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز النظم الصحية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، وتوفير الموارد البشرية للمجال الصحي، والنظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية، خاصة في البلدان النامية، بهدف الاستجابة على نحو فعال ومنصف لاحتياجات المصابين بالأمراض غير المعدية من الرعاية الصحية طوال حياتهم؛

٢٤ - نقر بأهمية تصعيد تنفيذ مجموعة من التدابير المجربة والناجعة من حيث التكلفة، حيثما كان ذلك ملائما، بما يشمل التدابير المحددة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

٢٥ - نكرر التأكيد على أهمية زيادة فرص الوصول إلى برامج فحص مرض السرطان الناجعة من حيث التكلفة حسبما تحددها الأوضاع الوطنية، وكذلك أهمية دعم زيادة فرص الوصول إلى التحصين الناجع التكلفة للوقاية من حالات العدوى المرتبطة بالسرطان، في إطار مخططات التحصين الوطنية؛

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٢، العدد ٤١٠٣٢.

٢٦ - نقر بالتقدم المحدود الذي أحرز في تنفيذ الفقرة ٤٤ من قرار الجمعية العامة ٢/٦٦، ورغم أن عددا متزايدا من كيانات القطاع الخاص قد بدأ إنتاج مواد غذائية والترويج لها بما يتفق مع الأنماط الغذائية الصحية، فإن تلك المنتجات لا تكون عادة ميسورة ويسهل الوصول إليها ومتاحة على نطاق واسع في جميع المجتمعات المحلية داخل البلدان؛

٢٧ - نواصل تشجيع السياسات الداعمة لإنتاج الأطعمة التي تسهم في اتباع أنماط تغذية صحية وتصنيعها وتيسير الحصول عليها، وإتاحة المزيد من الفرص لاستهلاك المنتجات والأطعمة الزراعية المحلية الصحية، ومن ثم الإسهام في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها ولتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية؛

٢٨ - نعيد التأكيد على ما تقوم به الحكومات من دور بالغ الأهمية في التصدي للتحدي الذي تمثله الأمراض غير المعدية وبما تتحمله من مسؤولية في هذا المجال، بما في ذلك من خلال الحوار مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر قطاعات المجتمع، لإيجاد استجابات فعالة من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على المستويات العالمية والوطنية والمحلية؛

٢٩ - نشير إلى أن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على نحو فعال يتطلبان تولي الحكومات أدوارا قيادية واتباع نهج متعدد القطاعات في مجال الصحة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي النهج المتبعة على صعيد الحكومة ككل عبر القطاعات بما يتجاوز قطاع الصحة، مع حماية سياسات الصحة العامة الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من أي تأثير لا داعي له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح سواء كان حقيقياً أم متصوَّراً أم محتملاً؛

السبيل إلى الأمام: الالتزامات الوطنية

٣٠ - إننا نلتزم بالتصدي للأمراض غير المعدية بوصفها مسألة ذات أولوية في خطط التنمية الوطنية، حسب ما يقتضي الحال في السياقات الوطنية وفي خطط التنمية الدولية، وباتخاذ التدابير التالية بالاشتراك مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء:

(أ) تعزيز الحوكمة:

'١' النظر في وضع أهداف وطنية لعام ٢٠٢٥ وإعداد مؤشرات في ضوء الأوضاع الوطنية، مع مراعاة الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية، بالاستفادة من الإرشادات التي تقدمها منظمة الصحة العالمية، للتركيز على الجهود المبذولة للتصدي لآثار الأمراض غير المعدية ولتقييم التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وعوامل الخطر المرتبطة بها ومحدداتها؛

'٢' النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع أو تعزيز سياسات وخطط وطنية متعددة القطاعات لبلوغ تلك الأهداف الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥، مع مراعاة خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

'٣' مواصلة وضع سياسات عامة وخطط عمل متعددة القطاعات وتعزيزها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لتعزيز التثقيف الصحي ومحو الأمية الصحية، مع التركيز بصفة خاصة على المجموعات السكانية ذات الوعي الصحي المتدني و/أو التي تعاني من الأمية الصحية؛

'٤' التوعية بالعبء الناجم على الصحة العامة الوطنية نتيجة للأمراض غير المعدية والعلاقة بين الأمراض غير المعدية والفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

'٥' دمج تدابير للتصدي للأمراض غير المعدية في التخطيط الصحي والخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك عمليات تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه؛

'٦' النظر، حسب الاقتضاء في كل سياق وطني، في إنشاء آلية وطنية متعددة القطاعات، من قبيل اللجان أو الوكالات أو فرق العمل الرفيعة المستوى من أجل تحقيق التحاور والاتساق في السياسات والمساءلة المتبادلة بين مختلف مجالات صنع السياسات التي تؤثر على الأمراض غير المعدية، وذلك بهدف تنفيذ نهج إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي التدابير المتخذة على صعيد

الحكومة ككل والمجتمع ككل، ورصد محددات الأمراض غير المعدية، بما في ذلك المحددات الاجتماعية والبيئية، والعمل على أساسها؛

'٧' تعزيز قدرات وآليات وولايات السلطات المعنية، حسب الاقتضاء، في مجال تيسير العمل وضمان تنفيذه عبر القطاعات الحكومية؛

'٨' تعزيز قدرة وزارات الصحة على ممارسة دور استراتيجي في القيادة والتنسيق في وضع السياسات على نحو يشرك جميع الجهات المعنية على صعيد الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع كفالة تلقي مسألة الأمراض غير المعدية استجابة ملائمة ومنسقة وشاملة ومتكاملة؛

'٩' مواءمة التعاون الدولي بشأن الأمراض غير المعدية مع الخطط الوطنية فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية، وذلك بغية زيادة فعالية المعونة والتأثير الإنمائي للموارد الخارجية دعما للجهود في مجال الأمراض غير المعدية؛

'١٠' وضع وتنفيذ سياسات وخطط وطنية، حسب الاقتضاء، مع تخصيص موارد مالية وبشرية بصفة خاصة للتصدي للأمراض غير المعدية، تدرج فيها المحددات الاجتماعية؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بخفض عوامل الخطر المتعلقة بالأمراض غير المعدية والمحددات الاجتماعية الكامنة لها بتنفيذ تدابير وخيارات سياسات ترمي إلى تهيئة بيئات مؤاتية للصحة، بالاستفادة من الإرشادات التي يوفرها التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بتعزيز النظم الصحية وتوجيهها للتصدي لمسألة الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها والمحددات الاجتماعية الكامنة لها من خلال الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الإنسان والتغطية الشاملة بالرعاية الصحية طوال فترة الحياة، بالاستفادة من الإرشادات التي يوفرها التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

(د) النظر في الصلات التي يمكن أن تنشأ بين الأمراض غير المعدية وبعض الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

المكتسب (الإيدز)، وندعو إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتوحيد إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية، وإلى إيلاء الاهتمام، في هذا الصدد، إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووفقا للأولويات الوطنية؛

(هـ) مواصلة الدعوة إلى إدراج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في برامج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل، خاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية، وكذلك في البرامج المتعلقة بالأمراض المعدية، من قبيل البرامج المتعلقة بداء السل، حسب الاقتضاء؛

(و) النظر في أوجه التشابه بين الأمراض غير المعدية وغيرها من الحالات على النحو الموصوف في التذييل ١ لخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ بهدف وضع استجابة ملائمة من أجل أنشطة الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها التي تقر أيضا بالظروف التي يعيش ويعمل فيها الناس؛

(ز) رصد الاتجاهات ومحددات الأمراض غير المعدية وتقييم التقدم المحرز في الوقاية منها ومكافحتها:

'١' تقييم التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف العالمية الطوعية والإبلاغ عن النتائج باستخدام المؤشرات المتبعة في إطار الرصد العالمي، وفقا لجداول زمنية متفق عليها، واستخدام النتائج الواردة من مراقبة المؤشرات الخمسة والعشرين والأهداف الطوعية التسعة وغير ذلك من مصادر البيانات لإرشاد وتوجيه السياسات والبرامج الرامية إلى إحداث أكبر قدر من التأثير للتدخلات والاستثمارات بشأن النتائج المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

'٢' المساهمة بمعلومات بشأن اتجاهات الأمراض غير المعدية لمنظمة الصحة العالمية، وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية وبشأن فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتنسيق التقارير القطرية مع التحليل العالمي؛

'٣' وضع نظم للمراقبة أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، لرصد التفاوتات الاجتماعية في الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها كخطوة أولى صوب معالجة أوجه عدم المساواة، واتباع وتعزيز نُهُج قائمة على نوع الجنس للوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها تقوم على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والإعاقات، في جهد لمعالجة الفروق الحاسمة في مخاطر الاعتلال والوفيات من الأمراض غير المعدية بين النساء والرجال؛

(ح) مواصلة تعزيز التعاون الدولي لدعم الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تحسين الصحة والتشريعات والأنظمة وتعزيز النظم الصحية وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وتطوير الهياكل الأساسية المناسبة لخدمات الرعاية الصحية وأدوات التشخيص والنهوض باستحداث تكنولوجيات مناسبة ومستدامة بأسعار معقولة وتعميمها ونقلها وفق شروط متفق عليها وإنتاج أدوية ولقاحات ميسورة التكلفة وآمنة وفعالة وعالية الجودة، مع التنويه بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية باعتبارها، في هذا الصدد، الوكالة المتخصصة الأساسية في مجال الصحة؛

٣١ - مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للنهوض على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ببيئة مؤاتية لتيسير اختيار أنماط وأساليب عيش صحية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل مكملا له؛

٣٢ - مواصلة بحث إمكانية توفير موارد كافية ومستدامة يمكن التنبؤ بها عن طريق القنوات المحلية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك آليات التمويل التقليدية والطوعية المبتكرة؛

السبيل إلى الأمام: الالتزامات الدولية

٣٣ - ندعو لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى النظر في وضع مدونة معلومات للأمراض غير المعدية بهدف تحسين تتبع المساعدة

الإنمائية الرسمية دعما للجهود الوطنية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

٣٤ - نكرر تأكيد التزامنا بالتعزيز النشط للاستثمارات الوطنية والدولية وزيادة القدرات الوطنية من أجل إجراء أنشطة بحث وتطوير عالية الجودة، فيما يتعلق بجميع الجوانب المتصلة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بطريقة مستدامة وناجعة من حيث التكلفة، مع الإشارة إلى أهمية مواصلة الحفز على الابتكار، وفي جملة أمور، حسب الاقتضاء، وضع نظام سليم ومتوازن لحقوق الملكية الفكرية، وهو ما يتسم بالأهمية لتطوير الأدوية الجديدة، حسبما أقر به إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة؛

٣٥ - نؤكد من جديد الحق في الاستفادة القصوى من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وفي إعلان الدوحة، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة، وفي التعديل المقترح للمادة ٣١ من الاتفاق، بعد إتمام الإجراءات الرسمية لقبوله، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبصفة خاصة على الحق في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٦ - نولي الاعتبار اللازم للتصدي للأمراض غير المعدية عند وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة عواقبها الاجتماعية الاقتصادية ومحدداتها وصلاتها بالفقر، على وجه الخصوص؛

٣٧ - ندعو منظمة الصحة العالمية إلى القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وفي سياق آلية التنسيق العالمية الشاملة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ومع ضمان توفير الحماية الملائمة من المصالح الخاصة، بوضع نهج، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥، يمكن استخدامه لتسجيل ونشر مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الأهداف الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

سعيا إلى تلك الغاية، نرغب فيما يلي: إجراءات المتابعة

٣٨ - نطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا إلى الجمعية العامة بحلول أواخر عام ٢٠١٧، لكي تنظره الدول الأعضاء، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الوثيقة الختامية والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، تحضيرا لاستعراض شامل يُجرى في عام ٢٠١٨ للتقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.